الأمم المتحدة

S/2015/667



Distr.: General
31 August 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

أولا - مقدمة

١ - مدَّد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢١٨٠ (٢٠١٤)، ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وطلب إليَّ أن أقدم إليه تقريراً عن تنفيذ تلك الولاية كل ستة أشهر، وقبل تاريخ انتهائها بخمسة وأربعين يوماً على الأقل. ويغطي هذا التقرير التطورات الرئيسية التي حصلت في الفترة الفاصلة بين صدور تقريري في ٤ آذار/مارس ٢٠١٥ (S/2015/157) وبين ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥، ويعرض بإجمال الأنشطة التي اضطلعت بها البعثة وفق ولايتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وآخرها القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤).

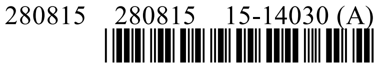
ثانيا - التطورات السياسية

٢ - قطعت هايتي أشواطا كبيرة صوب تجديد مؤسساتها الديمقراطية بإجراء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٩ آب/أغسطس، مما يمهد الطريق للجولة الثانية، التي ستجري بموازاة مع الانتخابات الرئاسية، وللانتخابات البلدية والمحلية المزمع إجراؤها في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وستجرى جولة ثانية للانتخابات الرئاسية في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، إن لزم الأمر. واعتبر المراقبون الوطنيون والدوليون أن الانتخابات قد مرت في جو سلمي إجمالا، بالرغم من حوادث العنف المحلية العديدة التي شابتها. وأتاحت تلك الانتخابات الفرصة للمجلس الانتخابي المؤقت لإثبات قدرته على إدارة عملية انتخابية شديدة التعقيد، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، رغم التحديات اللوجستية والمالية وفي ظروف يطبعها تقلص قدرات البعثة من حيث ما تقدمه من دعم لوجستي وأمني. وعلى وجه العموم، فقد تمكن المجلس من إدارة العملية الانتخابية بطريقة شاملة وشفافة. وفي ٢٠ آب/أغسطس، قرّر المجلس إعادة الجولة الأولى لانتخابات مجلس النواب





280815 280815 15-14030 (A)



في ٢٢ من الدوائر الانتخابية الـ ١١٩ نظرا لعدم استلام استمارات عدّ الأصوات بسبب وقوع مخالفات شملت أعمال عنف وتخريب وسرقة.

٣ - وقد أعربت الأطراف السياسية صاحبة المصلحة في هايتي عن ترحيبها الواسع بصدور الأمر الرئاسي المتعلق بالمرسوم الانتخابي في آذار/مارس عقب المشاورات التي جرت بين المجلس الانتخابي والجهاز التنفيذي والأحزاب السياسية. وفي ١٦ آذار/مارس، أصدر الرئيس ميشيل جوزيف مارتيلي، رئيس هايتي، أمرا رئاسيا أعلن به الجدول الزمني للانتخابات متضمّنا ثلاث جولات انتخابية. وأعربت عدة أحزاب سياسية عن استيائها من الجدول، واتهمت المجلس بعدم مراعاة توصيتها بأن تجري العملية في جولتين تفاديا للعبء المالي المترتب على إجراء ثلاث حملات منفصلة.

٤ - وبدأت فترة تسجيل الأحزاب السياسية عقب صدور الجدول الانتخابي. وبحلول ٢٣ آذار/مارس، بلغ عدد الأحزاب والتجمعات من جميع الانتماءات السياسية التي قامت بالتسجيل ١٩٢ حزبا وتجمعا، وهو ما دل على اهتمام واسع النطاق بالمشاركة في الانتخابات. وفي ٢٥ آذار/مارس، نُشرت قائمة أولية تضم ١٠٥ من الأحزاب المعتمدة. وأتيح للأحزاب التي رُفضت طلباتها إمكانيةُ تقديم الوثائق التي كانت تفتقر إليها. وفي ٦ نيسان/أبريل، نُشرت القائمة النهائية للأحزاب السياسية المعتمدة.

٥ - وعقب فتح باب التسجيل في الانتخابات التشريعية، استكمل المجلس الانتخابي المؤقت في ٢٦ نيسان/أبريل قائمة المرشحين المسجلين الـ ٠٣٧ ٢ الذين دفع بهم ٩٨ حزبا. وتلى ذلك فترة خصصت للفصل في الحالات وأفضت إلى رفض ٧٦ ترشيحا في مجلس الشيوخ و ٤٤٦ ترشيحا آخر في مجلس النواب، لأسباب من بينها عدم تقديم شهادة النزاهة المالية المطلوبة من جميع المسؤولين السابقين الذين تولوا تدبير المال العام، إضافة إلى ازدواج الجنسية، وهو أمر محظور على المرشحين للانتخابات الرئاسية والتشريعية. وكان من بين الترشيحات التي رفضت ترشيحات شخصيات بارزة، من بينها عقيلة الرئيس صوفيا مارتيلي التي رشحت نفسها لنيل مقعد في مجلس الشيوخ.

٦ - وفي ١٥ أيار/مايو، أصدر المجلس الانتخابي المؤقت بعد أسبوعين من انصرام الأجل المحدد في الجدول الانتخابي قائمة أولية بأسماء المرشحين المعتمدين للمشاركة في الانتخابات التشريعية وعددهم ٥١٥ ١ مرشحا، وأتاح مهلة ٧٢ ساعة لتقديم الوثائق الناقصة. وفي ٢٥ أيار/مايو، أُصدرت قائمة إضافية بأسماء من قُبل إعادة إدراج أسمائهم في القائمة الأولى من المرشحين الذين رُفضت طلباتهم سابقا لكنهم تمكنوا بعدُ من تقديم الوثائق المطلوبة. وكان هناك انطباع واسع بأن إعادة قبول المرشحين لم تكن في مصلحة أي حزب أو مجموعة

سياسية. وكانت الأحزاب الثلاثة المقدمة لأكبر عدد من المرشحين المعتمدين هي حزب الحقيقة (وهو حزب الرئيس السابق رينيه غارسيا بريفال)، وحزب تيت كالي الهايتي (وهو حزب الرئيس الحالي)، وحزب فانمي لافالاس (وهو حزب الرئيس السابق جان - بيرتران أريستيد). وفي ٤ أيار/مايو، أعلن المجلس عن انطلاق فترة التسجيل للانتخابات البلدية والمحلية. ومُددت فترة تسجيل المرشحين ثلاث مرات حتى ٩ حزيران/يونيه بغية تمكين المرشحين القاطنين في المناطق النائية من التسجيل. وسُجل ما مجموعه ٦٨٥ ٣٧ مرشحا. وكان الفصل في الطلبات غير المقبولة مستمرا في نهاية آب/أغسطس.

٧ - وفي ١١ أيار/مايو، أعلن المجلس الانتخابي المؤقت عن انطلاق فترة التسجيل للسباق الرئاسي. وبحلول ٢٠ أيار/مايو، كان عدد المرشحين قد سجل رقما قياسيا بلغ ٧٠ مرشحا من جميع الانتماءات السياسية. وعلى غرار عملية الفصل التي شملت مرشحي الانتخابات التشريعية، أفضت عملية مماثلة تتعلق بالترشيحات للانتخابات الرئاسية إلى وضع قائمة نهائية تضم ٥٨ مرشحا، أُصدرت في ١٢ حزيران/يونيه. أما الاستثناءات الاثنا عشر، التي شملت رئيس وزراء سابقا ووزراء سابقين وأعضاء سابقين في مجلس الشيوخ، فكان مردها جميعا إلى عدم تقديم شهادات النزاهة المالية. ورغم احتجاج المرشحين المستبعدين بواسطة وسائل الإعلام المحلية والدولية على استبعادهم الذي عَدّوه ظلما في حقهم، لم يراجع المجلس موقفه.

٨ - بيد أنه في ١٩ حزيران/يونيه، بعد تلقي شكوى من ١٦ حزبا سياسيا تدعو إلى استبعاد المرشح الرئاسي التابع لحزب الحقيقة، أعلن المجلس الانتخابي المؤقت عن إزالة اسم جاكي لومارك من قائمة المرشحين، بسبب عدم تقديمه شهادة النزاهة المالية. وما زال هذا القرار محل نزاع، إذ أن الديوان الأعلى للمحاسبة والمنازعات الإدارية كان قد أصدر شهادة بعد انصرام الموعد النهائي للتسجيل، بل وحتى بعد خلوصه إلى أن الشهادة غير مطلوبة في واقع الأمر. وتم أيضا استبعاد مرشحين آخرين بأثر رجعي لما ذُكر عن صلة أحدهما بتهم تتعلق بالاتجار بالمخدرات، وعن حمل الآخر جنسية ثانية، فتراجع عدد المتنافسين على منصب الرئاسة إلى ما يبلغ ٥٥ مرشحا.

٩ - وجرت الحملة الانتخابية المتعلقة بالجولة الأولى من الانتخابات التشريعية خلال الفترة من ٨ تموز/يوليه إلى ٧ آب/أغسطس. وفي بداية الحملة، كانت أنشطة الحملات الانتخابية التي قادها الأحزاب الكبرى هي وحدها البارزة، غير أن تأخر الإعانة الحكومية لتغطية تكاليف الحملات، والتي لم تصرف إلا قبل أسبوع واحد فقط من التصويت، قد أدّى إلى تكاثف مفاجئ في الأنشطة الانتخابية التي نظمتها الأحزاب الصغرى. وظل الوضع الأمني هادئا في معظم الأوقات طوال فترة الحملة الانتخابية، مع حدوث زيادة

طفيفة في أعمال العنف خلال أيامها الأخيرة التي شابها عدد من أعمال القتل المتصل بالانتخابات حسب ما ذُكر.

١٠ - وعلى امتداد فترة الاستعداد للانتخابات، استطاع المجلس الانتخابي المؤقت أن يثبت قدرته على التقيد بمواعيد الجدول الزمني الضيق للانتخابات وأن يتحلى برباطة الجأش في العديد من القرارات الصعبة، وهذا ما أكسبه تدريجيا المزيد من المصداقية. وقد أسفرت عملية تسجيل المرشحين عن رفض ترشيحات العديد من الشخصيات البارزة وإعادة النظر في نفر من موظفي المكاتب الانتخابية في المقاطعات والبلديات لوجود اعتراضات عليهم. وكانت إعادة النظر في هؤلاء الأشخاص من المطالب الرئيسية لعدد من الجهات الفاعلة السياسية والجهات المنتمية للمجتمع المدني. وقد ساعدت عملية تسجيل المرشحين بما اتسمت به من نزاهة وشمول على خلق شعور بالارتياح النسبي إزاء العملية الانتخابية برمّتها.

١١ - وقد استفاد المجلس الانتخابي المؤقت، الذي كان هو المشرف المباشر على تنظيم هذه الانتخابات وتدبيرها، من المساعدة التقنية واللوجستية التي قدمها له كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والشركاء الدوليين الآخرين من أجل توفير مواد انتخابية رفيعة الجودة وتأمين أوراق الاقتراع؛ وضمان الإحالة الفورية لأوراق عد الأصوات إلكترونيا من مراكز الاقتراع إلى مركز العمليات كإجراء إضافي يقي من الغش، وتحسين الوسائل التكنولوجية من أجل خفض عدد الأخطاء والمخالفات، وتطبيق قواعد السلوك على موظفي الانتخابات، وتنفيذ برنامج التوعية، وعقد حلقات العمل التدريبية في الشؤون الانتخابية للصحفيين المحليين، وتوفير إمكانية الحصول على المساعدة القانونية على قدم المساواة خلال مرحلة المنازعات الانتخابية لدعم استيفاء شرط حصول المرأة على تمثيل بنسبة ٣٠ في المائة.

١٢ - وإضافة للتبرعات البالغة ١٣,٨٢ مليون دولار المقدّمة بالفعل للصندوق المشترك الذي يديره البرنامج الإنمائي من أجل الانتخابات، خصصت الحكومة مبلغ ٢٤,٥ مليون دولار، بواقع ١١,٥ مليون دولار لتغطية التكاليف التشغيلية للمجلس الانتخابي المؤقت، و ٣ ملايين دولار لتمكين الشرطة الوطنية من تنفيذ مهام حفظ الأمن، علاوة على معونة بقيمة ١٠ ملايين دولار قدمت للأحزاب السياسية لمساعدتها في تنظيم حملاتها الانتخابية. وفي اجتماع عقده الشركاء الدوليون بالمقر في ١٦ تموز/يوليه، جُمع مبلغ إضافي قدره ١٤,٥ مليون دولار للصندوق المشترك ولمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مما يبقي فجوة تمويلية قدرها ٢١,٨ مليون دولار لإنجاز بقية المراحل الانتخابية.

١٣ - وسعت الشرطة الوطنية جاهدة إلى تهيئة أجواء تفضي إلى إجراء هذه الجولة الأولى من الانتخابات. وفي أيار/مايو، أنشئت خلية مشتركة لشؤون الانتخابات تتألف من الشرطة الهايتية وعناصر من الشرطة المشكلة التابعة للبعثة وتعنى بتنسيق الأنشطة الأمنية وإعداد خطة مشتركة متكاملة لانتشار عناصر الأمن أثناء الانتخابات. وفي إطار التنسيق الذي قامت به الخلية جرى تدريب ٧٨ ضابطا هايتيا ليتولوا تدريب ٢٥٦ ٥ من موظفي الأمن الانتخابي الذين استقدمهم المجلس الانتخابي المؤقت لتأمين مراكز الاقتراع. وفي الوقت ذاته، أجري تقييم مشترك لجميع مراكز الاقتراع لتحديد مستوى الأمن المطلوب فيها. وأجرت الشرطة الوطنية تمرينين من تمارين المحاكاة تحت إشراف عنصر الشرطة التابع للبعثة. وقدمت البعثة الدعم الفني للشرطة الوطنية في تأمين نقل المواد الانتخابية من مراكز التصويت وإليها. وجرى الترتيب أثناء الحملة الانتخابية لتوفير الحماية الخاصة للمرشحات، في إثر اتفاق تم بين البعثة والوزارة المعنية بوضع المرأة والنهوض بحقوقها.

١٤ - واستخدمت ممثلتي الخاصة مساعيها الحميدة لدعم شفافية العملية الانتخابية وفتح أبوابها أمام مشاركة الجميع، وقامت بتنسيق المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة ومن الشركاء الدوليين الآخرين إلى المجلس الانتخابي المؤقت والشرطة الوطنية.

ثالثا - التطورات الأمنية

١٥ - ظلت الأوضاع الأمنية خلال فترة التقرير مستقرة على وجه العموم وكانت أهدأ وأقل عنفا مقارنة بالدورات الانتخابية السابقة. ولم تشهد المقاطعات التي انسحب منها العنصر العسكري أي زيادة في درجة انعدام الأمن أو العنف، ومن بينها المقاطعة الوسطى وأرتيبونيت وأجزاء من مقاطعة الغرب.

١٦ - وأشارت إحصاءات الجريمة التي جمعتها الشرطة الوطنية والبعثة فيما يتعلق بالفترة من ١ آذار/مارس إلى ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، إلى وقوع ما مجموعه ٣٨٦ جريمة قتل مبلغا عنها. ومن باب المقارنة، سُجلت ٥٣٨ جريمة قتل في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٥، كما سجلت ٥٣٦ جريمة قتل في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، على نحو ما ورد في تقريري السابق (S/2015/157). وظل حوالي ٧٤ في المائة من جرائم القتل، التي غالبا ما كانت تنجم عن عنف العصابات، منحصرة في منطقة بورت - أو - برانس الحضرية الكبرى. وسجل ما مجموعه ٢٨ حالة اختطاف، مقارنة بما عدده ٢٩ حالة في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٥ و ١٥ حالة في الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤. وبلغ مجموع

حالات الاغتصاب المبلغ عنها ٢١٢ حالة. وهذا عدد مماثل للعدد المسجل في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٥، التي سُجّل خلالها ٢٢٠ حالة مبلغا عنها، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بالفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، حيث سجلت ١٥٦ حالة مبلغا عنها.

١٧ - وبلغ عدد الحوادث التي وقعت في سياق الاحتجاجات العامة ٣٩٩ حادثة مسجلة انطوت على أعمال عنف شملت استخدام حواجز الطرق وتدمير الممتلكات والرشق بالحجارة والاعتداءات على أفراد الشرطة وعمليات إطلاق النار. ويفوق هذا الرقم عدد الحوادث المسجلة خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٥ والبالغ ٢١٥ حادثة، ويمثل زيادة ملموسة مقارنة بما عدده ١١٧ حادثة سجلت خلال الفترة من ١ آذار/مارس إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، وربما يكون لذلك أيضا صلة بالانتخابات. ولا تزال مقاطعة الغرب هي الأكثر تضررا، حيث استأثرت بما نسبته ٤٨ في المائة من الحوادث المسجلة، تليها المقاطعة الوسطى بنسبة ١٠ في المائة، ومقاطعة الشمال بنسبة ٩ في المائة. وكانت الاحتجاجات صغيرة الحجم على وجه العموم. وكان من بين الحوادث الـ ٣٩٩ المذكورة أعلاه ٥٦ في المائة (٢٢٣ حادثة) من الحوادث التي شارك فيها ما يقل عن ٣٠٠ شخص. وكان من بينها أيضا ٤١ في المائة (١٦٤ حادثة) تراوح عدد المشاركين فيها ما بين نحو ٣٠٠ شخص و ١ ٠٠٠ شخص. ولم تتجاوز الحوادث التي شارك فيها أكثر من ١ ٠٠٠ متظاهر ٣ في المائة (١٢ حادثة).

١٨ - وخلال مظاهرة أقيمت بدوافع سياسية في ١٣ نيسان/أبريل في وانامينت (في مقاطعة الشمال الشرقي)، قتل أحد أفراد حفظ السلام الشيليين أثناء الخدمة حين تعرضت المركبة التي كان يستقلها لإطلاق النار من جانب مؤيدي شخص ألقي عليه القبض وكان واحدا من الساسة المحليين. وألقت الشرطة القبض على الظنين في ٩ تموز/يوليه.

١٩ - وتلقت الوحدات المتخصصة التابعة للشرطة الوطنية عددا إضافيا من الأفراد، وكذلك معدات شملت مركبات، فساعد ذلك على تعزيز قدراتها وأدائها بفضل تواصل التدريب الأساسي والمتخصص الذي توفره البعثة. وتم اختبار لواء تجريبي للعمليات والتدخل على صعيد المقاطعات في مقاطعة الغرب، في الأحياء غير المستقرة من المنطقة الحضرية الكبرى، حيث تتصارع العصابات المسلحة للسيطرة على الأراضي. ونُشر اللواء، المتألف من ٢٢٥ ضابطا من الدُفعة الخامسة والعشرين من خريجي كلية الشرطة، في أول عملية كبرى له في منطقة لاسالين في بورت - أو - برانس، وذلك في ١١ تموز/يوليه. وأسفرت العملية التي نفذتها الشرطة الوطنية بشكل كامل، بما في ذلك أعمال الاستخبارات والتخطيط

والقيادة والتنفيذ، عن تفكيك عصابة كبرى. وجرى أيضا تدريب حوالي ٢٥٠ من ضباط الدُفعة الخامسة والعشرين وأدمجوا في وحدات مكافحة الشغب العشر التي تعمل على صعيد المقاطعات. ومن ثم فقد تراجع الطلب على الدعم المقدم من البعثة في مجال مكافحة الشغب تراجعا كبيرا. وقد استدعيت وحدات الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة ١٨ مرة كقوة احتياطية، ولكن لم يطلب منها مطلقا التدخل. وطُلب من تلك الوحدات ومن العنصر العسكري تقديم الدعم للشرطة الهايتية ١٤٦ و ٧٣ مرة، على التوالي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٢٠ - وحافظ ضباط الشرطة التابعون للبعثة على نفس المستوى من الدعم المقدم لعمليات الحد من الجريمة، حيث أدّوا ٢٥٩ ٢ نوبة خدمة في نقاط التفتيش، وقاموا بتسيير ٨١٢ ٥ من الدوريات الراجلة و ٧٧٤ ١٨ من الدوريات الآلية، ونفذوا ١١٨ ١ عملية. وسيّر العنصر العسكري ٢٥٧ ١١ من الدوريات الروتينية، من بينها ٨٣٦ دورية أجريت بالاشتراك مع الشرطة الوطنية. وكذلك نفّذ ضباط الشرطة الهايتية وشرطة البعثة ٤٦ عملية مشتركة مخططا لها سلفا، ومنها اثنتان في وانامينت (مقاطعة الشمال الشرقي) وفي سيتي سولي (مقاطعة الغرب) مما أدى إلى تفكيك عصابات. وأدت عملية عسكرية، بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ وتمت في أيار/مايو ٢٠١٥، إلى إزالة ''منطقة عازلة'' خاضعة لسيطرة العصابات فاصلة بين مجتمعين محليين في سيمون بيليه بديلماس (مقاطعة الغرب). وفي ١ تموز/يوليه، كان العنصر العسكري قد اتخذ وضعية الرد السريع الجديدة للقوة بنطاق تغطية يشمل البلد بأسره. ولم تقم الحاجة حتى الآن لنشر تلك القوات.

رابعا - سيادة القانون وحقوق الإنسان

٢١ - شملت التطورات الإيجابية تجديد ولاية سبعة أعضاء في المجلس الأعلى للقضاء وتقديم ترشيحات إدارية رئيسية داخل المجلس ومديرية السجون. وتواصلت الجهود المبذولة في مجال الإصلاح التشريعي باستكمال المشاورات المتعلقة بمشروع قانون العقوبات وعمل اللجنة التقنية المشتركة المعنية بتنقيح قانون الإجراءات الجنائية. ومع ذلك، فإن بطء التقدم المحرز في تجديد ولايات القضاة لا يزال يشكل عائقا خطيرا أمام كفاءة الجهاز القضائي. وهذا يسلط الضوء على ما يعتري النظام من ضعف هيكلي متجذر في الدستور وفي القانون المتعلق بوضع القضاة، والذي قد يؤدي إلى تعيينات متحيزة وعدم كفاءة إدارة المسارات الوظيفية. وسعيا إلى معالجة مشكلة طول مدة الاحتجاز السابق للمحاكمة واكتظاظ السجون، أطلقت وزارة العدل والأمن العام عملية لإعادة النظر في قضايا نزلاء السجن الوطني وسجن النساء

في بيتيونفيل ومركز احتجاز الأحداث في بورت – أو – برانس. وحتى نهاية تموز/يوليه، كانت قد استُعرضت ٤٢٧ قضية، وأحيلت ١١٩ قضية إلى المحاكمة، وبُرّئ ٥٢ شخصا.

٢٢ – وعززت المفتشية العامة للشرطة الوطنية الضوابط الداخلية بإجراء عمليات تفتيش منتظمة، تشمل جميع مفوضيات الشرطة وخدمات خمس إدارات وأربع وحدات متخصصة. وأسفر ما مجموعه ٣٨٠ قضية جديدة تخص ضباطا في الشرطة الهايتية عن ٣٣ عملية طرد، جاءت بعد إجراء التحقيق. وأنشئت لجان التقصي للتحقيق في قضايا ١ ٢٨٣ من ضباط الشرطة و ٣١٦ موظفا مدنيا غير ملتحقين بمواقع عملهم، إلى جانب استخدام القوة المفرطة وفقدان أسلحة نارية نظامية. وتبذل جهود كبيرة للتصديق على جميع ضباط الشرطة الموجودين في الخدمة بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وجرى حتى الآن التصديق على ما مجموعه ٧ ٤١٨ ضابطا، بينما تخضع ٢ ٦٦٠ حالة للتحقيق.

ألف – سيادة القانون

٢٣ – تعاون المجلس الأعلى للقضاء مع الأمم المتحدة في إتمام المشروع المتعلق بتقييم أداء القضاة. واتخذت تدابير لتحسين الإدارة اليومية لشؤون المجلس بما في ذلك من خلال تعيين مدير مفتشية القضاء و ١٠ مفتشين من القضاة المكلّفين. ولا تزال هناك شواغل فيما يتعلق بطول عملية التصديق على القضاة، حيث لم يتخذ أي قرار بشأن القائمة الأولية التي توجد قيد النظر منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وتضم ٥٠ قاضيا.

٢٤ – وقدمت البعثة والشركاء الدوليون الآخرون الدعم للسلطات الوطنية في تنظيم حلقات عمل تشاورية بشأن مشروع القانون الجنائي الجديد في كل من كاب هايسيان وغونايف وهينش ولي كاي وبور – أو – برانس. وواصلت البعثة أيضا تقديم الدعم بخدمات الأمانة لعمل اللجنة التقنية المشتركة المعنية بإصلاح قانون الإجراءات الجنائية.

٢٥ – وأسفر دعم البعثة للولايات القضائية النموذجية في بورت – أو – برانس ولي كاي وكاب هايسيان عن زيادة في عدد جلسات المحاكم. ونظمت البعثة بالاشتراك مع وزير الدولة لشؤون العدل، حلقات دراسية تدريبية لما عدده ٧٥٠ من الموظفين القضائيين في جميع الولايات القضائية الثماني عشر لتدريبهم على تتبع القضايا الروتينية بسرعة. وجرى في بورت – أو – برانس تقديم الدعم لحوسبة نظام تسجيل القضايا الذي يستخدمه المدعون العامون، وذلك في إطار المبادرة المشتركة بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للاشتراك في موقع واحد في المحكمة الابتدائية.

٢٦ - وفيما يتعلق بتيسير إمكانية اللجوء إلى العدالة، بالإضافة إلى مكاتب المساعدة القانونية الخمسة التي تدعمها البعثة في بورت - أو - برانس، شرع المرفقان اللذان جرى افتتاحهما حديثا في كاب هايسيان ولي كاي في توفير خدمات الدفاع القانوني للأشخاص القابعين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة، وقاما خلال الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه، بتجهيز أكثر من ٤٥٠ قضية. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أعلن وزير العدل والأمن العام عن افتتاح أربعة مكاتب إضافية للمساعدة القانونية في ميراغوان وأنسي أفو وغونايف وميريباليه، تموِّلها الحكومة تمويلا كاملا.

٢٧ - ورغم هذه التطورات الإيجابية، احتج الجمهور في نيسان/أبريل احتجاجا شديدا على محاكمة جرى التشكيك أثناءها في استقلال الجهاز القضائي، وذلك لأن اثنين من بين ١٥ شخصا متّهمين معا بالاختطاف والقتل العمد وغسل الأموال والجريمة المنظمة قد جرت محاكمتهما وتبرئتهما بسرعة دون اتّباع الإجراءات المعمول بها. وقد انتقدت الطريقة التي عولجت بها القضية انتقادا شديدا، بما في ذلك من قبل ممثلتي الخاصة في بيان صحفي. وقد طعنت الحكومة في تبرئة المدعى عليهما. ولا يزال من الأهمية بمكان أن تقوم وزارة العدل والأمن العام والمجلس الأعلى للقضاء بتقصي الظروف التي أدت إلى ما شاب إجراءات تلك المحاكمة من مخالفات. وفي العديد من حالات المخالفات التي تورط فيها قضاة، قامت الوزارة والمجلس باتخاذ تدابير تأديبية في حقهم.

٢٨ - ومنذ صدور تقريري الأخير، شهد معدل الاحتجاز قبل المحاكمة انخفاضا طفيفا من ٧٢,٨ في المائة إلى ٧١,٥ في المائة. ولا يزال العدد الكلي للسجناء مرتفعا للغاية، إذ بلغ في ١٤ تموز/يوليه ١٠ ٦٢٤ محتجزا، من بينهم سجناء يعيشون في ظروف لا إنسانية. وفي ١٦ نيسان/أبريل، عينت الشرطة الوطنية مديرا جديدا لإدارة السجون، برتبة مفوض على مستوى القسم الإداري. وساعدت البعثة والشركاء الدوليون مديرية إدارة السجون في صياغة هيكلها التنظيمي الجديد، فجرت ترقية مركزها إلى مديرية مركزية ضمن الشرطة الوطنية. وقدمت البعثة أيضا التدريب لتعزيز التأهيل المهني لما عدده ٣٠٧ من موظفي السجون الوطنيين.

٢٩ - وبلغ مجموع قوام الشرطة الوطنية نحو ١١ ٩٠٠ عنصر، بمن فيهم ١ ٠٢٢ من النساء، لتبلغ نسبة الشرطة إلى السكان ١,١٥ عنصر شرطة لكل ١ ٠٠٠ نسمة من السكان. وبدأ تدريب الدُفعة السادسة والعشرون التي تتألف من ١ ٥٠٠ طالب شرطة، من بينهم ١٧٩ امرأة، في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٥، بعد خمسة أشهر من التأخير بسبب مصاعب تتصل بالهياكل الأساسية والميزانية. ويتم فرز ملفات ما يربو على ٧ ٧٠٠ مرشح،

بمن فيهم ١ ٠٨٤ من النساء، لاختيار المقبولين في صفوف الدُفعة السابعة والعشرين. وستساعد الدفعتان الجديدتان الشرطة على تحقيق هدفها المتمثل بالوصول إلى قوام قدره ١٥ ٠٠٠ عنصر شرطة بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٣٠ - وواصلت البعثة، إلى جانب أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي، تعزيز قدرات الشرطة من خلال تنفيذ الخطة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ومع تبقي ١٦ شهرا من الإطار الزمني المحدد لتنفيذ الخطة، وإنجاز ثمانية من الأنشطة الـ ٧٠ التي تتضمنها الخطة، ينصب التركيز على إنجاز الأنشطة الـ ٤٠ التي وصل تنفيذها إلى مرحلة متقدمة، مع الإعداد للانتقال إلى الأنشطة الأخرى الـ ٢٢ التي لا تزال في مراحلها الأولى.

٣١ - وبقيادة المدير العام للشرطة الوطنية، قامت وحدة التخطيط الاستراتيجي بالشرطة الوطنية، علاوةً على الدعم الذي تقدمه لآلية التنسيق بين الجهات المانحة، بمواصلة العمل على تحسين قدرات القوة في مجال التخطيط والرصد وتعزيز عملية صنع القرار، بما في ذلك من خلال بدء العمل بالبرامجيات المخصصة. وكذلك قدمت البعثة إلى أفراد الشرطة الوطنية المعنيين بالاتصالات تدريبا في مجال وسائط الإعلام.

٣٢ - وأقرت الشرطة الوطنية استراتيجية وطنية لمنع الجريمة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ وبلورت عقيدتها لخفارة المجتمعات المحلية بحيث باتت تشمل نهجا استباقيا للنظر في مشاكل المواطنين؛ وبناء شراكات قوية مع السكان، والأخذ بنهج تعاوني لحل المشاكل ومنع الجريمة. وتشمل التحسينات الهامة الأخرى إنشاء فريق متخصص بشأن حماية الطفل، وتعزيز قدرات الاستخبارات الجنائية بمشروع تجريبي جديد لجمع وتخزين وتحليل وتوزيع المعلومات الاستخبارية. وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة جهودها للقيام تدريجيا بنقل مسؤولية التدريب المتخصص والإداري إلى الشرطة الوطنية الهايتية، وذلك بتدريب ١٢ من المدربين الرئيسيين من كلية الشرطة الوطنية، من أجل إنشاء خلية للتدريب الإداري.

٣٣ - ومن أجل الحد من العنف المجتمعي، ركزت البعثة على بناء أسس اجتماعية للتعايش السلمي وبدائل اجتماعية - اقتصادية للمعرضين للخطر من الشباب والمجتمعات المحلية الضعيفة، مع القيام، في الوقت نفسه، بمكافحة حركة العصابات والأنشطة الإجرامية المرتبطة بها. وأقرت البعثة تمويل ٢٧ مشروعا جديدا، في مقاطعات أرتيبونيت (٥) ومقاطعة الغرب (١٧) ومقاطعة الشمال (٥)، بتكلفة إجمالية تساوي نحو ٤,٦ ملايين دولار، فأتمّت بذلك تخصيص مبلغ الـ ٨ ملايين دولار المموّل من الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وبالإضافة إلى الدعم المقدم إلى مكاتب المعونة القانونية الخمسة في بورت - أو - برانس، عالجت هذه المبادرات العمالة القصيرة الأجل (٣)، والتدريب المهني (١)، والهياكل الأساسية

القائمة على كثافة اليد العاملة والأنشطة البيئية (٩)، والتوعية العامة (٣)، ومنع العنف الجنسي والجنساني (٣)، والأمن وتحقيق الاستقرار (٣). ووصل حوالي ١٣٧ مشروعا من المشاريع الصغيرة التي تشجع على اللاعنف إلى نحو ٨٤٠ ٠٠٠ من المستفيدين. وعالج ٥٠ مشروعا كبيرا شواغل ما يربو على ١٦٣ ٠٠٠ من المستفيدين المباشرين و ١ ٤٩٥ ٩١٤ من المستفيدين غير المباشرين في الأحياء المتضررة من أعمال العنف. وأسهمت خمسة من هذه المشاريع التي تستهدف ١٣ ٠٠٠ من النساء والأطفال بصورة مباشرة في الوقاية من العنف الجنسي والجنساني وحماية ضحايا، في حين استفاد من ٢٠ من المشاريع التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة والتي تركز على إصلاح الهياكل الأساسية العامة نحو ٤٠ ٩٠٠ من أعضاء المجتمعات المحلية الضعيفة.

باء - حقوق الإنسان

٣٤ - لم تُسند المسؤولية الرسمية عن حقوق الإنسان إلى أي عضو من أعضاء مجلس الوزراء المعين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، عقب عدم تجديد منصب الوزير المنتدب لشؤون حقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع، رغم ما أطلقه ممثلي الخاص من نداءات متكررة لإيلاء الاعتبار الواجب للتدابير الرامية إلى معالجة هذه الحالة.

٣٥ - وواصلت البعثة تقديم دعمها إلى مكتب أمين المظالم. وتشمل الجهود المبذولة في هذا الإطار التنظيم المشترك لدورات تدريبية لموظفي المكتب في مواضيع الانتخابات، والتعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وتقديم الدعم لوضع الاستراتيجية المتوسطة الأجل لتعزيز القدرة المؤسسية. وتدعم البعثة أيضا وضع خطة استراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٨.

٣٦ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير مشاركة كبيرة من جانب الجهات الهايتية صاحبة المصلحة في مجال الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان. ويثبت التقرير الدوري المقدم من هايتي إلى لجنة حقوق الطفل (CRC/C/HTI/2-3) ومشاركةُ ممثلي المجتمع المدني في الفريق العامل لما قبل الدورة التابع للجنة تنامي قدرة المجتمع المدني على التعاون مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان. كذلك قدمت هايتي تقريرها الدوري الجامع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW/C/HTI/8-9). وقامت البعثة بتيسير مشاركة الوزيرة المعنية بوضع المرأة والنهوض بحقوقها في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، وقدمت المساعدة التقنية والمشورة إلى كل من الحكومة وجهات المجتمع المدني الفاعلة.

خامسا - الدعم المؤسسي وتعزيز سلطة الدولة

٣٧ - في الفترة بين ٢٣ آذار/مارس و ٢٦ حزيران/يونيه، قدمت البعثة الدعم للسلطات المحلية والوطنية في تنظيم ١٤٠ من المنتديات البلدية في فترة ما قبل الانتخابات. وأقيمت المنتديات في كل كوميونات البلد، ووصلت إلى جميع البلديات وإلى ٣٣١ ١٢ من ممثلي الشرطة والقضاء والسلطات المحلية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. ويُتوخى من أسلوب اللقاءات المفتوحة الإسهام في تعزيز الطابع السلمي للانتخابات وشفافيتها وشموليتها. وواصلت البعثة دعم المبادرات التي تنفذها وزارة الداخلية في إطار برنامجها التدريبي في مقاطعات الشمال والشمال الشرقي والجنوب. وفي إطار إصلاح المالية العامة، قدمت البعثة المساعدة التقنية إلى لجنة الاستعراض التابعة للوزارة والمعنية باستعراض مشروع القانون المتعلق بالضرائب على الممتلكات، وواصلت تقديم الدعم التقني إلى المشاريع لزيادة إيرادات الضرائب المحلية في أربع بلديات.

٣٨ - وأنجزت البعثة ٥٧ من المشاريع السريعة الأثر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وانصب تركيز المشاريع على تعزيز سيادة القانون والحوكمة الرشيدة من خلال التدريب وتشييد وتجديد مباني المحاكم المحلية والبلديات ومراكز الشرطة، وتركيب الإضاءة العامة في الأحياء الفقيرة وتنفيذ مشاريع أخرى في مجال تحسين الهياكل الأساسية العامة. وغطّت المشاريع أيضا وضع مبادرات للحد من انتشار الكوليرا، حيث تم تنفيذ ١٧ مشروعا لتيسير الحصول على مياه الشرب لـ ٧٩٦ ١٥٢ من المستفيدين، وإطلاق حملات للتوعية والتثقيف المدني في شكل أربعة مشاريع لتوفير سبل العيش وتدريب ٣٠٧ ٧ من ممثلي المجتمع المدني. وبحلول ٣٠ حزيران/يونيه، كانت البعثة قد خصصت كامل ميزانية المشاريع السريعة الأثر البالغة ٥ ملايين دولار للفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ والموزّعة على ١١٣ مشروعا.

سادسا - آخر المستجدات والأنشطة المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية والإنمائية

٣٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توترت العلاقات الثنائية مع الجمهورية الدومينيكية بسبب الخطة الوطنية التي وضعتها هذه الأخيرة لتسوية أوضاع المهاجرين بصورة غير شرعية، التي انتهت فترة التسجيل الممنوحة لهم في ١٦ حزيران/يونيه. واستنادا إلى مديرية الحماية المدنية الهايتية، في الفترة بين ١٦ حزيران/يونيه و ٢٧ تموز/يوليه، قام عدد يُقدر بـ ٢٠٥ ٢٠ من الأشخاص بعبور الحدود إلى هايتي طواعية. وقد أدت أوجه الضعف المؤسسية في إدارة الحدود ومراقبة الأشخاص الذين يدخلون البلد إلى إعاقة وضع تقديرات واضحة لعدد الأشخاص الذين يعبرون الحدود وتحديد مراكزهم. ونتيجة لذلك، أُعلنت معلومات وبيانات

متضاربة أثرت على القدرة على التمييز بين عامة السكان الذين يعبرون الحدود وبين من هم في حاجة إلى شكل من أشكال المساعدة. وأوفدت بعثة لتقصي الحقائق تابعة لمنظمة الدول الأمريكية بناء على طلب من البلدين، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تموز/يوليه. و لم تُتخذ أي خطوات ملموسة حتى الآن لمناقشة الاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة. وأثرت التطورات الثنائية أيضا على الحوار الذي بدأ في عام ٢٠١٤ بين البلدين بشأن مبادرات الاستثمار الخاص في المناطق الحدودية. و لم تجتمع اللجنة الثنائية الرفيعة المستوى منذ ٢٨ أيار/مايو.

٤٠ - ويجب على حكومتي البلدين، بدعم من الشركاء الدوليين، بذل جميع الجهود من أجل استئناف الحوار والاستفادة من الحالة الراهنة بوصفها فرصة لتحسين إدارة الحدود وتعزيز التعاون وتهيئة فرص اقتصادية جديدة في المناطق الحدودية.

٤١ - وظل التصدي لحالات الطوارئ والتخطيط لمواجهتها من المتطلبات الهامة، لا سيما فيما يتعلق بالكوليرا والجفاف والمخاطر المرتبطة باقتراب موسم الأعاصير وتدفق الأشخاص الذين يعبرون الحدود من الجمهورية الدومينيكية. وفي ١٧ آب/أغسطس، قام الفريق القطري للعمل الإنساني بتنظيم مائدة مستديرة في بورت - أو - برانس بهدف تعريف المجتمع الدولي باستمرار الاحتياجات الإنسانية الملحة حتى نهاية عام ٢٠١٥. وتستلزم معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الاحتياجات الإنسانية حلولا دائمة تضعها الحكومة وتتولى توجيهها، بدعم تمويلي أطول أجلا. وفي ظل هذه الخلفية ومع مراعاة الانتقال من نهج إنساني بحت إلى نهج أكثر تركيزا على التنمية، يشمل الإطار الاستراتيجي المتكامل مبادرات برنامجية قادرة على دعم الانتقال التدريجي من الإغاثة إلى التنمية، وهو ما سيتطلب تمويلا دوليا.

ألف - الأنشطة المضطلع بها في مجال العمل الإنساني

٤٢ - تدهورت الحالة الإنسانية في هايتي إلى حد كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتسبّب انخفاض التمويل في الحدّ من قدرة منظومة الأمم المتحدة وشركائها على التصدي بالشكل المناسب للتحديات المتعددة.

٤٣ - وفي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١ آب/أغسطس ٢٠١٥، أبلغت وزارة الصحة عن ٥٠٩ ٢٠ حالات مسجلة للاشتباه في الإصابة بالكوليرا و ١٧٥ حالة وفاة. وبدأت تظهر دلائل على انعكاس اتجاه الزيادة في الحالات المبلغ عنها في نهاية عام ٢٠١٤ وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٥، مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٤. وشهد شهر أيار/مايو انخفاضا بنسبة ٤٥ في المائة في عدد الحالات المبلغ عنها حيث بلغ عدد

الحالات المشتبه بها ١ ٧١٦ حالة مقارنة بشهر نيسان/أبريل الذي تم الإبلاغ خلاله عن ٣ ٠٠٦ حالات. ويرجع ذلك إلى ما قامت به الأمم المتحدة من تعزيز للمراقبة والاستجابة السريعة والجهود المستمرة لتحسين الوصول إلى مياه الشرب. وعلى الرغم من تراجع واستقرار عدد الحالات في الأسابيع الأخيرة، لا تزال الحالة تثير القلق في مقاطعات الغرب والوسط وأرتيبونيت والشمال، التي استأثرت بأكثر من ٨٠ في المائة من إجمالي حالات الإصابة بالكوليرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٤ - وفي ٢١ أيار/مايو، عقدت اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الكوليرا أول اجتماع لها منذ تغيير الحكومة في كانون الثاني/يناير، وتَشارك في رئاستها بصورة استثنائية رئيس الوزراء إيفانز بول وممثلي الخاص. ووجهت الحكومة رسالة قوية تفيد بالتزامها بتنشيط اللجنة بوصفها آلية التنسيق الرئيسية لتنفيذ الخطة الوطنية للقضاء على الكوليرا. وتم التوصل إلى توافق في الآراء مفاده أن التركيز المباشر لأعمال اللجنة سينصب على الوقاية، بما في ذلك من خلال حملات التوعية والتصدي العاجل للزيادات السابقة في عدد الإصابات بالكوليرا، في حين أن الجوانب الطويلة الأجل لإجراءات التصدي للكوليرا، وتقديم المساعدة إلى الأشخاص المصابين بهذا المرض ستظل مدرجة في جدول أعمال اللجنة. وتم تمويل نسبة ١٣ في المائة من المبالغ المطلوبة في إطار الخطة الوطنية. ويشكل تعزيز إمساك الحكومة بزمام الأمور، واستمرار الدعم من الجهات المانحة، سواء للتصدي لحالات الطوارئ أو في إطار الجهود الطويلة الأجل المبذولة لتعميم فرص الحصول على مياه الشرب ومرافق الصرف الصحي الملائمة، عنصرين بالغي الأهمية لتحقيق المزيد من التقدم على صعيد جهود القضاء على الكوليرا.

٤٥ - وعقب انتهاء ولاية منسقي الأقدم للتصدي للكوليرا في هايتي في ٣٠ حزيران/يونيه، واصل فريق الأمم المتحدة القطري، بتوجيه من نائب ممثلي الخاص والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، تولي مهام التنسيق والدعوة والاتصالات وتعبئة الموارد، بما في ذلك تتبع الموارد مع مكتب مستشاري الخاص المعني بالطب المجتمعي والدروس المستفادة من هايتي. ويمكن للعمل الحازم والتمويل المستمر لجهود التصدي أن يقللا، بقدر أكبر بكثير، من عدد الإصابات بالكوليرا.

٤٦ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، كان هناك ٦٠ ٨٠١ شخص (١٤ ٩٧٠ أسرة معيشية) لا يزالون مشردين داخليا في ٤٥ مخيما، وفقا لمصفوفة تتبع التشرد التي أعدتها المنظمة الدولية للهجرة، وهو ما يمثل انخفاضا قدره ٩٦ في المائة من العدد الأصلي للمشردين داخليا البالغ ١,٥ مليون، وانخفاضا قدره ٩٧ في المائة في عدد المخيمات المقامة بعد زلزال عام ٢٠١٠.

وخلال الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه، كانت برامج تقديم إعانات الإيجار هي المسؤولة عن إغلاق ٢١ مخيما ونقل نحو ١ ٢٦٠ أسرة معيشية من أسر المشردين داخليا. واعتبارا من ١ تموز/يوليه، لم يعد هناك تمويل متاح لتوفير الخدمات الأساسية وتقديم إعانات لنقل ما تبقى من المشردين داخليا. وإذا لم يتم توفير أي تمويل إضافي، سيضطر المشردون داخليا إلى الاعتماد بشكل رئيسي على وسائلهم الخاصة وستتحول المخيمات المتبقية تدريجيا إلى مناطق عشوائية جديدة.

٤٧ - وقد أثر انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية على المناطق الريفية نتيجة الجفاف وآثار تيار النينيو، حيث صُنفت الحالة في مقاطعتي الشمال الغربي والجنوب الشرقي بالأزمة وفقا للنظام المتكامل لتصنيف الأمن الغذائي. واستنادا إلى تقييم أجرته آلية التنسيق الوطنية للأمن الغذائي، فإن محصول الفترة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه، الذي يمثل أكثر من نصف الإنتاج السنوي الوطني، سيكون أقل من المتوسط، حيث تصل نسبة الخسائر إلى ٦٠ في المائة من المحاصيل في عدة مناطق. وتؤثر هذه الحالة سلبا على الأسر التي تقوم سبل عيشها على الزراعة. كما أنه يشكل خطرا على المجتمعات المحلية التي تعيش على طول الحدود والمتضررة من الجفاف، الأمر الذي يسلط الضوء على ضرورة دعم استقبال وإدماج الأشخاص الذين عبروا الحدود من الجمهورية الدومينيكية إلى تلك المجتمعات المحلية.

باء - الأنشطة الإنمائية

٤٨ - وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على ترتيب بقيمة ٦٩,٧ مليون دولار لمدة ثلاث سنوات في إطار التسهيل الائتماني الممدد المقدم إلى هايتي في ١٩ أيار/مايو. وتُمكّن هذه الموافقة من الصرف الفوري لمبلغ يعادل نحو ١٠ ملايين دولار. وسيتم صرف المبلغ المتبقي على مراحل خلال مدة الترتيب، رهنا باستعراضات برنامجية نصف سنوية. وكانت معدلات النمو الاقتصادي إيجابية، حيث يُتوقّع تحقيق معدل يتراوح بين ٣,٥ و ٤ في المائة للسنة المالية ٢٠١٥. وظل معدل التضخم معتدلا حتى شهر أيار/مايو. ومع ذلك، يُتوقع أن يؤدي انخفاض قيمة عملة الغورد بنحو ١٥ في المائة في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، بسبب الاندفاع إلى تحويل الغورد إلى دولار الولايات المتحدة، إلى تضخم بمعدل عشرة في المائة أو أكثر في الأشهر المقبلة. وعلى الرغم من استقرار العملة في أواخر تموز/يوليه، فإن هذا الانخفاض في قيمة العملة سيزيد الارتفاع في أسعار المواد الغذائية نتيجة سوء محصول فصل الربيع.

٤٩ - وينبغي مستقبلا مواصلة الجهود اللازمة لدعم النمو المستمر والشامل، وتعزيز المؤسسات وإطار السياسة العامة، والحفاظ على قدر واف من هوامش الأمان من أجل

استيعاب الصدمات. ويسعى البرنامج الجديد الذي تبلغ مدته ثلاث سنوات إلى ترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين القدرة على المنافسة من أجل حفز النمو الشامل، والحفاظ على هوامش الأمان، من خلال السياسات المبسّطة المملوكة وطنيا بشكل كامل ودعم الجهات المانحة من أجل ضمان التمويل الكامل للبرنامج.

٥٠ - وساعدت عملية تنقيح الإطار الاستراتيجي المتكامل بين فريق الأمم المتحدة القطري والبعثة، التي بلغت ذروتها بتوقيع الإطار المنقح في ٢٨ أيار/مايو، في تعزيز التعاون فيما بين مختلف عناصر وجود الأمم المتحدة في هايتي. وكان الدافع وراء العملية هو التغييرات الواضحة في بيئة العمليات والبيئة السياسية، حيث انخفض بشدة حجم التمويل الإنساني المتاح وازدادت الملكية الوطنية، وجرى العمل على تركيز أنشطة البعثة. وقرر الفريق القطري، في معتكفه السنوي في آذار/مارس، أن يمدد الإطار المنقح حتى نهاية عام ٢٠١٧ للسماح بإجراء مشاورات مع الحكومة الجديدة التي ستتولى مهامها بعد انتخابات عام ٢٠١٥.

٥١ - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بتقديم الدعم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقدمت المساعدة التقنية بمبلغ قدره ٦٦,٧ مليون دولار من أجل تعبئة الموارد من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وعُقدت حلقة عمل بشأن القضاء على انتقال المرض من الأم إلى الطفل بحلول عام ٢٠٢٠، بقيادة السيدة الأولى ووزير الصحة. ويهدف البرنامج إلى تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية السابقة للولادة، ودعم وتدريب القابلات والمولدات التقليديات لتحديد النساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في مرحلة مبكرة من الحمل. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المشمول برعاية متعددة والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، يسرت البعثة دورة لتدريب المدرّبين استفاد منها ٩٠ من القادة الشباب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والحمل دون السن القانونية والعنف القائم على نوع الجنس. كما دعم برنامجا لبناء قدرات الشباب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة الجنسية والإنجابية، وتوعية الشباب وتشجيعهم على تولي أدوار قيادية في مقاطعات أرتيبونيت والجنوب الشرقي والغرب.

سابعا - تركيز الأنشطة والتخطيط الاستراتيجي

٥٢ - وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٠٧٠ (٢٠١٢)، خفض العنصر العسكري عدد أفراده من ٥ ٠٢١ إلى ٢ ٣٧٠ فردا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولكي يُكفل للعناصر النظامية

في البعثة القدر الأقصى من القدرة على التنقل ولإبراز دورها إلى أقصى حد في مجال تقديم الدعم إلى الشرطة الوطنية، ولا سيما خلال الفترة الانتخابية، تتواجد القوات في بورت - أو - برانس (الغرب) وكاب هايتيان (الشمال)، مع مفرزة تقدم الدعم التشغيلي في مورن كاس (الشمال الشرقي). وطرأت تأخيرات على عملية إعادة تشكيل الأسطول الجوي، الذي يشمل ثلاث طائرات نقل عمودية عسكرية متوسطة من طراز MI17 وطائرتان عموديتان من طراز UH -1 H، ولكن تم تحديد تدابير طوارئ من أجل كفالة أن تتوافر لدى البعثة الموارد اللازمة لمساعدة الشرطة الوطنية عند الاقتضاء. وفي ١٠ آب/أغسطس، كانت نسبة ٩٥ في المائة من الوظائف في شرطة البعثة البالغ عددها ٢ ٦٠١ وظيفة قد تم ملؤها.

٥٣ - وأكملت البعثة إغلاق مكتب الدعم في سانتو دومينغو، وخمسة مكاتب اتصال في بور - دو - بي (الشمال الغربي)، وفور ليبرتيه (الشمال الشرقي)، وهينش (الوسط)، وميراغوان، وجيريمي (غراند آنس)، ومكتب إقليمي في جاكميل (الجنوب الشرقي). وأعيد نشر الموارد الإقليمية في أربعة مراكز إقليمية في بورت - أو - برانس (الغرب) وغونايف (أرتيبونيت) وكاب هايتيان (الشمال) ولي كاي (الجنوب) تضم الموظفين الفنيين المدنيين وموظفي دعم البعثة. ونقلت أجهزة إرسال إذاعي على موجات التضمين الترددي إلى المفوضيات التي تتشارك فيها الشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة من أجل مواصلة تغطية البث على نطاق البلد.

٥٤ - واستُرشد في تقليل أثر عمليات البعثة، سواء على صعيد الوجود الجغرافي أو على صعيد تخفيض ملاك موظفيها المدنيين والنظاميين، بالتقدم المستمر المحرز نحو الوصول إلى النقاط المرجعية المتفق عليها في خطة تركيز الأنشطة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ (انظر المرفق الأول) وزيادة قدرة السلطات الوطنية على تحمل المزيد من المسؤوليات، كما يتبين من الدور القيادي للمجلس الانتخابي المؤقت في تنظيم وإجراء العملية الانتخابية، وتناقص اعتماد الشرطة الوطنية تدريجيا على الدعم التنفيذي المقدم من عنصر الشرطة التابع للبعثة. وترافَق ذلك مع انخفاض بنسبة ٥٢ في المائة من ميزانية البعثة بين الفترتين ٢٠١١-٢٠١٢ و ٢٠١٥-٢٠١٦.

٥٥ - وقامت البعثة، بالنظر إلى انخفاض قدرتها، وبهدف كفالة إحراز تقدم مستمر بينما هي تنتقل نحو مرحلة ما بعد فترة تركيز الأنشطة، بإعطاء الأولوية للأنشطة المقررة ذات الصلة بالمساعي الحميدة، وتعزيز الحوار السياسي والمساعدة الانتخابية من أجل ضمان انتقال سياسي سلمي؛ وتقديم الدعم التشغيلي إلى الشرطة الوطنية والدعم التقني من أجل تطويرها؛ وتعزيز

سيادة القانون وحقوق الإنسان، إلى جانب الاضطلاع بأنشطة محددة لبناء المؤسسات. كذلك زادت البعثة تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والنظراء الوطنيين لضمان استمرار الدعم خلال مرحلة تركيز الأنشطة ومرحلة تقليص قوام البعثة في المجالات التي تنتهي فيها مسؤولية البعثة تدريجيا. وتعكس الصيغة المنقحة من الإطار الاستراتيجي المتكامل تركيز أنشطة البعثة وخطط الحكومة لتخفيف حدة الفقر وللاستثمارات. كذلك زاد شركاء الأمم المتحدة الدعم التقني واللوجستي المقدم للعملية الانتخابية.

٥٦ - والبعثة، إذ تتطلع إلى الانتهاء من مرحلة تركيز الأنشطة، ستواصل تركيز مواردها على المجالات ذات الأولوية مع بدء التسليم التدريجي لمسؤولياتها عن مجالات أخرى بالتنسيق مع النظراء الوطنيين والدوليين. وستستمر هذه العملية على امتداد السنة النهائية من خطة تركيز الأنشطة، وسوف تنعكس أيضا في وضع الميزانية المقبلة للبعثة. وأظهرت الدروس المستفادة من العمليات الانتقالية الأخرى للأمم المتحدة أن الملكية الوطنية أمر أساسي لضمان نجاح عملية سحب البعثة. وبالتالي يجب أن تشترك حكومة هايتي المقبلة في أي عملية لتخطيط وجود المنظمة في مرحلة ما بعد تركيز الأنشطة.

ثامنا - الجوانب المالية

٥٧ - قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٦٩/٢٩٩، اعتماد مبلغ ٣٨٠,٤ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. وفي حال قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، فسوف تقتصر كلفة الإنفاق على البعثة على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية. وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، كانت هناك اشتراكات مقررة غير مسددة للحساب الخاص للبعثة بقيمة ٩٩,١ مليون دولار. وكان مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ يبلغ ٨٠٢,٨ ٤ مليون دولار. وفي ٣١ تموز/يوليه، كانت هناك مبالغ مستحقة للبلدان المساهمة في البعثة بقوات ووحدات شرطة مشكلة بما مجموعه ١٨,١ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترتين المنتهيتين في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، على التوالي، وفقا لجدول السداد الفصلي.

تاسعا - ملاحظات وتوصيات

٥٨ - لقد اتخذت هايتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير خطوة بالغة الأهمية بإجرائها الانتخابات بعد تأخّر طويل. وقد مضت الحكومة والمجلس الانتخابي المؤقت في مسار أثبت جدواه في المساعدة على تحقيق توافق الآراء السياسي اللازم لإنجاز الانتخابات. وقد أبرزت جولة انتخابات ٩ آب/أغسطس ازدياد قدرة المؤسسات في هايتي على الاضطلاع بمسؤوليات أكبر من أجل قيادة عمليات التحوّل الديمقراطي التي يمر بها البلد. وإنني أجد تشجيعا في ما أظهرته هذه المؤسسات من امتلاك كامل لزمام المسؤولية عن تنظيم وإجراء تلك العملية الانتخابية. وأرحب بإيفاد منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأوروبي لبعثتي مراقبة انتخابية دوليتين. فقد ساعدت البعثتان، جنبا إلى جنب مع آليات المراقبة الوطنية، على زيادة الثقة والطمأنينة إزاء العملية الانتخابية.

٥٩ - وأود أن أؤكد على ما للشفافية وشمول الأطراف كافة من دور حيوي في العملية الانتخابية. ومن الضروري بالتالي أن تتاح الفرصة لجميع الدوائر الانتخابية التي ستُجرى فيها جولات الإعادة لكي تمارس حقها الديمقراطي في اختيار من يمثلها في المجلس التشريعي. وآمل أيضا أن تتوخى الجهات الفاعلة جميعها أقصى درجات اليقظة لضمان اجتياز الخطوات التالية في هذه الدورة الانتخابية بصورة سلمية. ومن الأمور المشجعة في هذا الصدد قيام المجلس الانتخابي المؤقت في ١٨ آب/أغسطس، على إثر أعمال العنف المؤسفة التي وقعت خلال الانتخابات، بإعلان حذف عدد من الأفراد من قائمة المرشحين المؤهلين لخوض الانتخابات.

٦٠ - وقد برهنت الحكومة على التزامها بالعملية الانتخابية عن طريق توفير الموارد المالية للمجلس الانتخابي المؤقت والشرطة الوطنية، ولحملات الأحزاب السياسية. وما زال الدعم المقدّم من منظومة الأمم المتحدة وسائر الشركاء الدوليين مطلوبا للحفاظ على الزخم الحالي وضمان اكتمال الدورة الانتخابية لتشكيل برلمان مؤدٍ لدوره في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وتنصيب رئيس جديد في شباط/فبراير ٢٠١٦. وإنني ممتنّ للشركاء الدوليين لما قدّموه من مساهمة سخية للعملية الانتخابية حتى الآن. وآمل أن يستمر هذا الدعم من أجل سد الفجوة المتبقية في تمويل العملية الانتخابية وضمان عدم المساس بأي ركن من أركان هذه العملية.

٦١ - وما زال القلق يساورني إزاء استمرار بطء التقدم نحو إعمال سيادة القانون ووضع حد للإفلات من العقاب. وصحيح أن المكاسب المحدودة التي تحقّقت، من قبيل المشاورات المتعلقة بمشروع القانون الجنائي الذي صيغ مؤخرا وعمليات الفرز الجارية للقضاة وضباط الشرطة وزيادة خدمات المعونة القانونية المقدّمة، تعدّ خطوات مهمة، ولكن ما زالت هناك أوجه قصور في النظام القضائي وما زالت حالات الاحتجاز التحفظي المطوّل قبل المحاكمة

شائعة، مما أفضى إلى اكتظاظ السجون في ظل ظروف لا إنسانية. وإنني أحث الحكومة مجدّدا على أن تستمر، بدعم من الجهات الدولية، في تعزيز مؤسسات سيادة القانون في البلد، فهذا من المؤشرات المرجعية الرئيسية لقياس مدى تحقُّق الاستقرار في هايتي.

٦٢ - وإنني أرحب بالجهود المبذولة للوصول بحجم الدُفعات المنضمّة إلى برنامج تدريب الشرطة إلى الحد الأدنى المستهدف عند ٠٠٠ ١٥ ضابط بحلول نهاية عام ٢٠١٦، ولإصدار شهادات الأهلية للضباط العاملين، كما أرحب بالتعزيز الجاري للوحدات المتخصصة. ومن الأمور المشجعة أيضا تعزيز المفتشية العامة، فهذا أمر بالغ الأهمية لتنمية ثقافة المساءلة والانضباط الداخلي. وإنني أحثّ الحكومة والشركاء الدوليين على بذل كل جهد ممكن لمواصلة دعم القدرات الإدارية والتنظيمية لهذه المؤسسة من خلال نشر المدربين المتخصصين وتخصيص الموارد لزيادة وجود الشرطة الوطنية في الأقاليم.

٦٣ - ويعدّ ما قام به رئيس الوزراء من إعادة لتنشيط اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالكوليرا خطوةً حسنة التوقيت تعكس استمرار تصميم سلطات هايتي ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الشركاء الدوليين على القضاء على هذا الوباء. بيد أنه لا ينبغي للانخفاض الظاهري في عدد الحالات أن يصرف الانتباه عن هذه القضية، وإنني أدعو الحكومة وشركاءها الدوليين إلى مواصلة السير في هذا الاتجاه والاستمرار في توفير الموارد للتصدي للوباء بإجراءات آنية وأخرى أطول أجلا.

٦٤ - وقد شُهدت مظاهر تقدّم مهم في هايتي في ظل الدعم المقدم من البعثة ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع والشركاء الدوليين. وإذا ما أريد إدامة هذه المكاسب، يظل من المتطلبات الجوهرية حدوث انتقال سياسي سلمي عن طريق انتخابات شاملة وشفافة وموثوقة. وبعد فترة من الغموض السياسي، وعلى الرغم من التحديات المستمرة، ظل البلد سائرا على طريقه المشجّع الذي وصفته في تقريري الأخير، وهو قد شرع الآن في عملية انتخابية معقدة ولكن لا غنى عنها. ويعدّ تنصيب الجمعية التشريعية الخمسين والرئيس الجديد في شباط/فبراير ٢٠١٦ خطوة حيوية نحو إرساء دعائم الديمقراطية وتهيئة البيئة المؤاتية لتحقيق وإدامة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. ويجب على المجتمع الدولي أن يستمر في تقديم الدعم لهايتي ومؤسساتها عبر مختلف مراحل عملية الانتقال السياسي هذه، وذلك لضمان سلميتها وعدم تبدُّد المكاسب التي بُذلت في سبيل تحقيقها جهود كبيرة. ومما لا يقل عن ذلك أهمية أن تتاح للإدارة الجديدة فترة ما لتثبيت الأوضاع، بدعم من البعثة. وينبغي أن تتاح لها الفرصة للتعبير عن أفضل السبل لدعم مؤسسات البلد في المستقبل وعمّا ترتئيه كأسلوب لتطوير شراكتها مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

٦٥ - وتحقيقا لهذه الغاية، أوصي بأن يمدّد مجلس الأمن ولاية البعثة لسنة إضافية، ربما تكون الأخيرة، حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، مع الإبقاء على القوام المأذون به حاليا للأفراد النظاميين، والبالغ ٣٧٠ ٢ من أفراد القوات العسكرية و ٦٠١ ٢ من ضباط الشرطة. وبعد الانتهاء من العملية الانتخابية وتنصيب الرئيس الجديد، أقترح إجراء تقييم استراتيجي للحالة في هايتي، بما في ذلك من حيث درجة الاستقرار في مختلف أنحاء البلد ومدى اتّسام الشرطة الوطنية بالمهنية ومدى قوتها، وذلك بهدف تقديم توصيات إلى مجلس الأمن بشأن مستقبل وجود ودور الأمم المتحدة في هايتي قبل انتهاء ولاية البعثة في عام ٢٠١٦. ودونما مساس بنتائج التقييم الاستراتيجي، أتوقّع في حال استمرار الاتجاهات الإيجابية التي شُهدت مؤخرا أن تطرأ على طبيعة وجود الأمم المتحدة في هايتي تحوّلات كبرى، بما في ذلك على صعيد وضعيتها الأمنية.

٦٦ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لممثلتي الخاصة، ساندرا أونوريه، على ما تقدمه من توجيه وقيادة خلال هذه الفترة المفصلية التي تمرّ بها هايتي. وأود كذلك أن أشكر النساء والرجال العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وفريق الأمم المتحدة القطري وشركاءهم على استمرار تفانيهم والتزامهم. وأود أخيرا أن أشكر بيدرو ميدرانو روخاس، الذي قام بدور كبير منسقي مكافحة الكوليرا في هايتي حتى ٣٠ حزيران/يونيه، على تفانيه والتزامه بمكافحة الكوليرا في هايتي.

المرفق الأول

التقدم المحرز في تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

١ - استعرضت في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن (S/2013/139)، المؤرخ ٨ أيار/مايو ٢٠١٣، خطة تركيز أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي المرهَنة بالظروف المحيطة، والتي تحدد النقاط المرجعية الأربع لقياس مدى تحقُّق الاستقرار والمتخذة إطارا مرجعيا لعملية تركيز أنشطة البعثة. وها أنا أعرض في هذا المرفق معلومات مستكملة عمّا أُحرز من تقدُّم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تطوير الشرطة

٢ - يبلغ مجموع قوام قوة الشرطة الوطنية نحو ١١ ٩٠٠ فرد (من بينهم ١ ٠٢٢ امرأة، وهو ما يمثل نسبة ٨,٥ في المائة من المجموع). وقد بدأ ما مجموعه ١ ٥٠٠ طالب، من بينهم ١٧٩ من الإناث، التدرُّب في كلية الشرطة الوطنية في آب/أغسطس ٢٠١٥، ومن المتوقّع أن تتخرّج هذه الدفعة في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وستكون هذه أكبر دُفعة خرّيجين في تاريخ هذه المؤسسة الشرطية الممتد لعشرين عاما. وتجري حاليا عملية تجنيد الطلاب المستجدّين للدفعة التالية. والهدف المتوخّى هو تخريج الضباط بمعدّل ١ ٥٠٠ ضابط في الدُفعة الواحدة قبل نهاية عام ٢٠١٦.

٣ - وقد أمكن من خلال بناء ستة فصول دراسية إضافية وإلحاق ٢٨ معلّما جدد بكلية الشرطة الوطنية زيادة الطاقة الاستيعابية للكلية بحيث يتم تدريب ١ ٥٠٠ طالب في كل دُفعة. وتواصل أكاديمية الشرطة الوطنية الاستفادة من برنامج تدريب الموظفين التنفيذيين الذي ترعاه الجهات المانحة والذي تم تمديده لفترة سنتين أخريين (٢٠١٥-٢٠١٧)، كما أنها زادت من طاقتها الاستيعابية ببناء ستة فصول دراسية وأربع وحدات مبيت، مما أتاح لها المجال لإيواء وتدريب ٨٨ ضابطا من المستويات الوسطى والعليا في وقت واحد. وفي ١١ حزيران/يونيه، تخرّجت دفعة من ٣٦ مفتشا، من بينهم ست إناث. وهناك ٣٤ مفوّضا يجتازون حاليا المرحلة النهائية من تدريب المستويات الإدارية العليا.

٤ - وبعد أن أُلحق بالخدمة ضباط الدفعة الخامسة والعشرين (المتخرّجة في كانون الثاني/يناير) البالغ عددهم ٧٣٤ وأُجريت تنقلات للضباط الأقدم فيما بين مختلف وحدات القوة، باتت نسبة المكلّفين بالعمل في المناطق الواقعة خارج المنطقة الحضرية الرئيسية تساوي ٤٠ في المائة من القوة العاملة بالشرطة الوطنية. وتحسّنت قدرة القوة على إدارة لوجستياتها ومرافقها مع صياغة الأدلة الإرشادية للإدارة اللوجستية وتنظيم الدورات التدريبية في مجالات

إدارة أساطيل المركبات والاتصالات ومستودعات الأسلحة. وتم بناء أو تجديد تسعة مرافق وأضيف إلى الأسطول ١٧٨ مركبة و ٢٨٠ دراجة نارية جديدة، وذلك بتمويل من الحكومة ودعم من الجهات المانحة.

٥ - وتركّزت جهود التدريب المتخصّص بشكل رئيسي على تعزيز قدرات وحدات مكافحة الشغب والتدخل، حيث قُدّم التدريب لـ ٦٤٠ ضابطا، من بينهم ٣٢ امرأة، على مكافحة الشغب وأساليب التدخل وإطلاق النار والدفاع عن النفس. ودُرّب معظم هؤلاء الضباط (٨٧,٢ في المائة) على أيدي مدربين وطنيين، مما يدل على التزام الشرطة بالاضطلاع بكامل المسؤولية عن التدريب المتخصص.

٦ - وقامت لجنة مشتركة بين الشرطة الوطنية والبعثة بصياغة ميزانية الشرطة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وقُدّمت الميزانية المقترحة، البالغ حجمها ١٩٣,٢ مليون دولار، إلى الحكومة للموافقة عليها. وقد أُعدّت الميزانية بحيث تلبّي احتياجات تخريج ١ ٥٠٠ من ضباط الشرطة الجدد، وتجديد أقسام الشرطة وإنشاء أقسام جديدة، وتشغيل أكاديمية الشرطة الوطنية، وتعزيز قدرات مديرية السجون، واقتناء اللوازم اللوجستية.

٧ - وبدعم من البعثة، بلغ عدد ضباط الشرطة الذين حصلوا على شهادات الأهلية ٧ ٤١٨ ضابطا. ويُنتظر إتمام فرز الضباط الـ ٢ ٦٦٠ الباقين بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

٨ - وقامت المفتشية العامة بالتحقيق في ٣٠٠ شكوى، وقدمت ٢٤٣ تقريرا إلى المدير العام مع توصيات بتوقيع جزاءات، مما أفضى إلى ٣٣ حالة فصل من الخدمة معظمها متصل بانتهاكات لحقوق الإنسان.

بناء القدرات الانتخابية

٩ - عقب تعيين مجلس انتخابي مؤقت جديد في ٢٣ كانون الثاني/يناير، بدأ العمل فورا على مراجعة القانون الانتخابي، وإنشاء المكاتب الانتخابية التابعة للمجلس في المقاطعات والكوميونات، ووضع الجدول الزمني الانتخابي. وفي ٢ آذار/مارس، أصدر الرئيس مارتيلي المرسوم الانتخابي الجديد، ثم أتبعه في ١٣ آذار/مارس بمرسوم آخر حدّد به تواريخ ٩ آب/أغسطس و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر و ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لعقد الجولات المتعددة للانتخابات التشريعية والبلدية والرئاسية.

١٠ - وقد باتت الحكومة تتحمل قسما أكبر من المسؤولية عن أمن ولوجستيات الانتخابات. ونتيجة لذلك، نُظّمت لوجستيات انتخابات عام ٢٠١٥ ونُفّذت بواسطة المجلس الانتخابي المؤقت، بدعم من البعثة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

وفي أيار/مايو، أنشئت خلية مشتركة بين الشرطة الهايتية وشرطة البعثة لتنسيق الأنشطة المتصلة بتأمين الانتخابات وإعداد خطة متكاملة مشتركة للتأمين ونشر الوحدات.

١١ - وقد ساهمت الحكومة بمبلغ ١٣,٥ مليون دولار في صندوق التبرعات المشترك الذي أنشأه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للانتخابات المقبلة، في زيادة عن مبلغ الـ ٧ ملايين دولار الذي ساهمت به في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وتعهدت الحكومة أيضا بتقديم مبلغ إضافي قدره ٦ ملايين دولار لتمكين الشرطة من حفظ الأمن خلال الانتخابات، وتم صرف ٣ ملايين دولار من هذا المبلغ. وصُرف مبلغ آخر من أموال الحكومة قدره ١٠ ملايين دولار للأحزاب السياسية لمساعدها في تمويل حملاها الانتخابية.

سيادة القانون وحقوق الإنسان

١٢ - أسهمت عدة تعيينات تمّت في المجلس الأعلى للقضاء في تعزيز قدرات المجلس، بما في ذلك تعيين الأمين التقني للمساعدة في أعمال الإدارة اليومية للمجلس، وتعيين مدير للمفتشية القضائية وعشرة قضاة كمفتشين قضائيين.

١٣ - وقد أصدر المجلس الأعلى ثمانية قرارات متصلة بمسائل تأديبية، ومن بينها قراران بوقف قاضيين عن العمل بدون مرتّب بسبب عدم الالتزام بالأصول الإجرائية بصورة أفضت إلى طول فترات الاحتجاز التحفظي السابق للمحاكمة.

١٤ - وجرت في دوائر الاختصاص الخمس لمحكمة الاستئناف مشاورات بشأن المشروع النهائي للقانون الجنائي بين القضاء ونقابة المحامين والمجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان، وذلك لتجميع التعليقات والمقترحات قبل تقديم النصّ إلى الهيئة التشريعية المقبلة. ومن المقرر إنجاز العمل على إصلاح قانون الإجراءات الجنائية قبل انتهاء العام.

١٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استعراضا مؤسسيا شاملا للديوان الأعلى للمحاسبة والمنازعات الإدارية أفضى إلى وضع الصيغة النهائية لتقرير التشخيص المؤسسي الذي يحدّد المجالات ذات الأولوية للديوان في الآجال القصير والمتوسط والطويل، مع تقديم خريطة طريق للجهات المانحة التي تدعم هذه المؤسسة.

المسائل الرئيسية في مجال الحوكمة

١٦ - تحسنت قدرة السلطات البلدية وسلطات المقاطعات على تنفيذ الإجراءات الإدارية والمالية الأساسية، ولا سيما في المجالات التالية:

(أ) استقدام الموظفين وتدريبهم واعتمادهم؛

(ب) وضع خطط عمل على الصعيد المحلي في أربع مفوضيات و ١١ نائبية مفوضية؛

(ج) تنظيم ٢٥ دورة تدريب وبناء قدرات (ما مجموعه ٢٥ دورة، بواقع: ٥ للمفوضيات، و ٢٠ لنائبيات المفوضيات) في مجال الإدارة العامة والمالية؛

(د) المشاركة أسبوعيا في لجان تقنية مشتركة مع وزارة الداخلية وغيرها من الشركاء الخارجيين لإعداد وتوحيد أدوات وإجراءات الإدارة المالية من أجل تحسين المساءلة والشفافية والكفاءة؛

(هـ) تقديم المساعدة التقنية بانتظام على الصعيد الميداني، مما أتاح المجال لـ ١٣٩ من الكوميونات الـ ١٤٠ للعمل وفق خطط لتنفيذ الميزانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هـايتي، في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٥

	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد أفراد وحدات الشرطة المشكلة	
البلد	النساء	الرجال	النساء	الرجال
الأرجنتين	٣	١٣	–	–
بنغلاديش	–	١٠	٨٦	٢١٤
بنن	١	٥٦	–	–
البرازيل	–	٠٧	–	–
بوركينا فاسو	٩	٥١	–	–
بوروندي	١	١٢	–	–
الكاميرون	١٥	٦	–	–
كندا	١٨	٦٧	–	–
تشاد	–	٦	–	–
شيلي	٤	٠٧	–	–
كولومبيا	١	١٥	–	–
كوت ديفوار	–	٠٢	–	–
كرواتيا	–	٠٠	–	–
مصر	–	١٦	–	–
السلفادور	–	١٢	–	–
إثيوبيا	٠١	٠٩	–	–
فرنسا	٢	١٤	–	–
غانا	٠١	١٦	–	–
غرينادا	–	٠٢	–	–
غينيا	–	٠٩	–	–
الهند	–	٢١	–	٤٤٠
إندونيسيا	٠١	٠٦	–	–
جامايكا	–	٠١	–	–
الأردن	–	٢٢	–	٢٩٧
قيرغيزستان	–	–	–	–
مدغشقر	٠١	٠١	–	–
مالي	٠٢	٢٥	–	–
نيبال	٠٤	٤١	١١	١٢٩

البلد	عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة		عدد أفراد وحدات الشرطة المشكلة	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال
النيجر	٠١	٢٢	–	–
نيجيريا	٠١	٠٣	–	–
النرويج	٠٣	٠٣	–	–
باكستان	–	–	–	١٤٠
باراغواي	–	٠١	–	–
الفلبين	٠٢	٣٥	–	–
البرتغال	–	–	–	–
رومانيا	٠٤	٢٩	–	–
الاتحاد الروسي	٠٠	٠٣	–	–
رواندا	٣٠	٠٥	٢٥	١٣٥
السنغال	–	١٧	١١	١٤٩
صربيا	–	٠٤	–	–
سلوفاكيا	٠١	٠٥	–	–
إسبانيا	–	٠٦	–	–
سريلانكا	٠٢	١٦	–	–
تايلند	٠٢	٠٥	–	–
توغو	٠٢	١٩	–	–
تونس	٠٠	٠٣	–	–
تركيا	–	٣٦	–	–
الولايات المتحدة الأمريكية	٠٥	٢٦	–	–
أوروغواي	–	٠٤	–	–
فانواتو	–	٠٢	–	–
اليمن	–	٢٤	–	–
	١١٧	٧١٥	١٣٣	١ ٥٠٤
المجموع		٨٣٢		١ ٦٣٧
			٢ ٤٦٩	

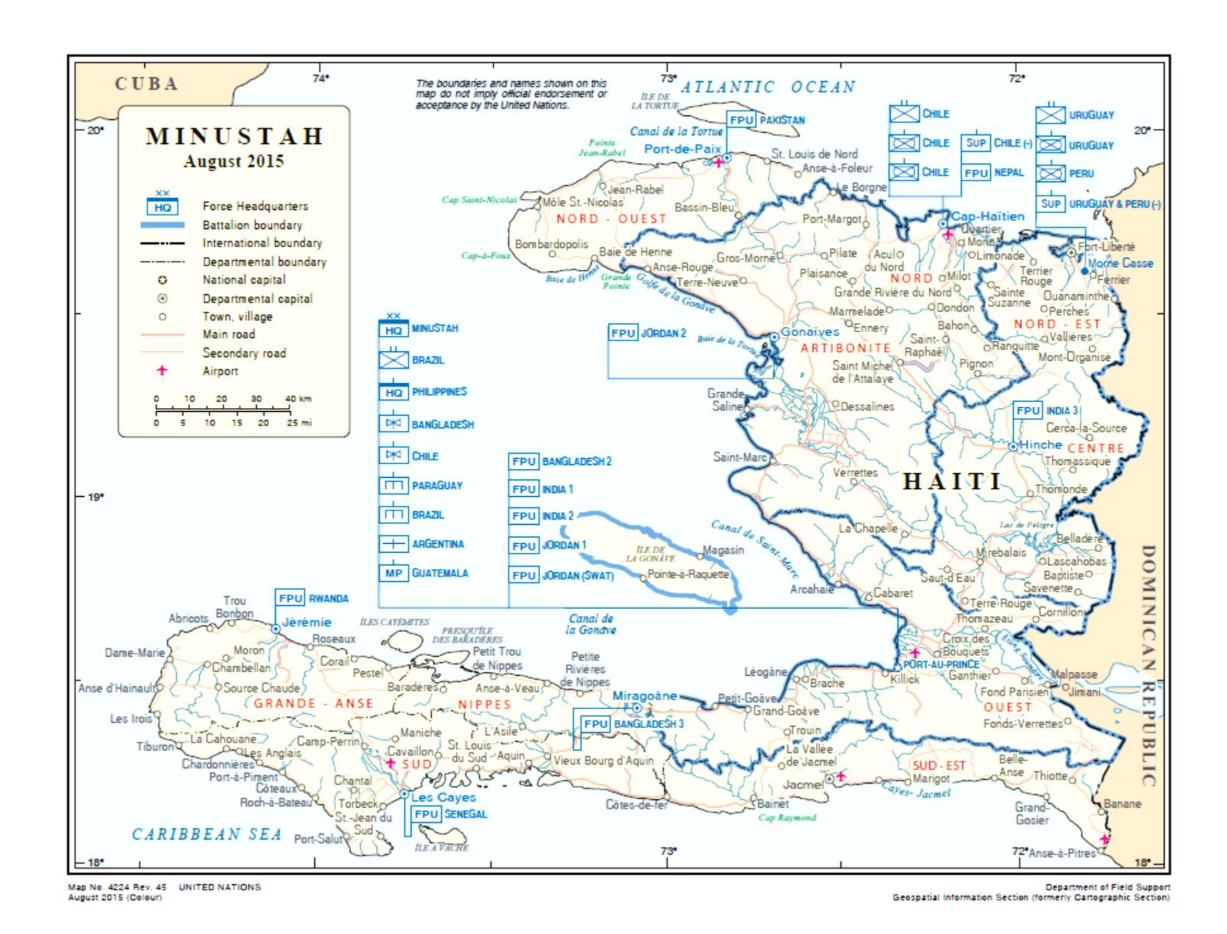
المرفق الثالث

البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥

البلد	ضباط الأركان		الجنود		المجموع
	النساء	الرجال	النساء	الرجال	
الأرجنتين	–	٥	٢١	٤٦	٧٢
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	–	١	–	–	١
البرازيل[أ]	–	١١	١٥	٩٥٥	٩٨١
كندا	–	٥			٥
شيلي	–	٣	٧	٣٢٨	٣٣٨
إكوادور	–	١	–	–	١
السلفادور	–	–	–	٣٤	٣٤
غواتيمالا	–	٢	٦	٤٦	٥٤
هندوراس	–	–	–	٣٧	٣٧
إندونيسيا	–	١	–	–	١
الأردن	–	٣	–	–	٣
المكسيك	–	٢	–	–	٢
نيبال	–	٥	–	–	٥
باراغواي	–	٢	٤	٧٧	٨٣
بيرو	–	٣	٨	١٥٢	١٦٣
الفلبين	–	٢	١٣	١٢٢	١٣٧
سريلانكا	–	٥	–	–	٥
الولايات المتحدة الأمريكية	–	٥	–	–	٥
أوروغواي	–	٦	١٢	٢٣٦	٢٥٤
المجموع	–	٦٢	٨٦	٢ ٠٣٣	٢ ١٨١[ب]

(أ) يعمل قائد القوة بموجب عقد مع الأمم المتحدة، وبالتالي فهو غير محسوب ضمن قوام القوات.

(ب) هناك جنود من بنغلاديش وشيلي بصدد الانتشار حاليا، وبالتالي سيرتفع القوام إلى المستوى المأذون به البالغ ٢ ٣٧٠ فردا.



CUBA
MINUSTAH
August 2015
HQ Force Headquarters
Battalion boundary
International boundary
Departmental boundary
National capital
Departmental capital
Town, village
Main road
Secondary road
Airport
0 10 20 30 40 km
0 5 10 15 20 25 mi
The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
ATLANTIC OCEAN
ÎLE DE LA TORTUE
Canal de la Tortue
FPU PAKISTAN
Port-de-Paix
Pointe Jean-Rabel
Cap Saint-Nicolas
Cap-à-Foux
Jean-Rabel
Môle St.-Nicolas
Bassin-Bleu
St. Louis de Nord
Anse-à-Foleur
Le Borgne
NORD - OUEST
Bombardopolis
Baie de Henne
Anse-Rouge
Terre-Neuve
Gros-Morne
Grande Pointe
Golfe de la Gonâve
Port-Margot
Pilate
Plaisance
Acul du Nord
Cap-Haïtien
Quartier Morin
Limonade
NORD
Milot
Grande Rivière du Nord
Marmelade
Ennery
Dondon
Bahon
CHILE
CHILE
CHILE
SUP CHILE (-)
FPU NEPAL
URUGUAY
URUGUAY
PERU
SUP URUGUAY & PERU (-)
Fort-Liberté
Morne Casse
Ferrier
Terrier Rouge
Sainte Suzanne
Ouanaminthe
Perches
NORD - EST
Vallières
Ranquitte
Mont-Organisé
HQ MINUSTAH
BRAZIL
HQ PHILIPPINES
BANGLADESH
CHILE
PARAGUAY
BRAZIL
ARGENTINA
MP GUATEMALA
FPU JORDAN 2
Gonaïves
Baie de la Tortue
ARTIBONITE
Saint-Raphaël
Pignon
Saint Michel de l'Attalaye
Grande Saline
Dessalines
FPU INDIA 3
Cerca-la-Source
Hinche
CENTRE
Thomassique
Saint-Marc
Verrettes
HAITI
Thomonde
FPU BANGLADESH 2
FPU INDIA 1
FPU INDIA 2
FPU JORDAN 1
FPU JORDAN (SWAT)
Canal de Saint-Marc
La Chapelle
Lac de Péligre
Belladère
ÎLE DE LA GONÂVE
Magasin
Pointe-à-Raquette
Mirebalais
Lascahobas
Saut-d'Eau
Baptiste
Savenette
Arcahaie
Cabaret
Terre Rouge
Cornillon
Thomazeau
Croix des Bouquets
PORT-AU-PRINCE
Killick
Ganthier
Malpasse
Jimani
Fond Parisien
OUEST
Fonds-Verrettes
DOMINICAN REPUBLIC
FPU RWANDA
Trou Bonbon
Abricots
Jérémie
ÎLES CAYÉMITES
PRESQU'ÎLE DES BARADÈRES
Canal de la Gonâve
Roseaux
Dame-Marie
Moron
Chambellan
Corail
Pestel
Petit Trou de Nippes
Petite Rivières de Nippes
Anse d'Hainault
Source Chaude
Baradères
Anse-à-Veau
Miragoâne
Léogâne
Brache
Petit-Goâve
Grand-Goâve
GRANDE - ANSE
NIPPES
Les Irois
Tiburon
La Cahouane
Les Anglais
Camp-Perrin
Maniche
L'Asile
FPU BANGLADESH 3
Trouin
La Vallée de Jacmel
Chardonnières
Port-à-Piment
Côteaux
Roch-à-Bateau
Cavaillon
St. Louis du Sud
Aquin
SUD
Vieux Bourg d'Aquin
Chantal
Les Cayes
Torbeck
St.-Jean du Sud
FPU SENEGAL
Port-Salut
ÎLE À VACHE
CARIBBEAN SEA
Côtes-de-fer
Bainet
Cap Raymond
Jacmel
Cayes-Jacmel
Marigot
SUD - EST
Belle-Anse
Thiotte
Grand-Gosier
Banane
Anse-à-Pitres
74°
73°
72°
20°
19°
18°
Map No. 4224 Rev. 45 UNITED NATIONS
August 2015 (Colour)
Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)